عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر:
تجربة بطاقة الشفاء

د.عرابة الحاج د.زرقون محمد
جامعة قاصدي مرباح. ورقلة– الجزائر
araba_1979@yahoo.fr Zergounemed@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز تجربة عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، من خلال إدخال استخدام بطاقة "الشفاء" الالكترونية على منظومة الضمان الاجتماعي في هذا البلد ابتداءا من سنة 2007. حيث تطرقت الورقة بداية إلى التعريف بهذه البطاقة وأهدافها، وكذا المراحل التي مر بها مشروع البطاقة، وكيفية استخدامها، وأخيرا إلى المزايا والعيوب التي ميزت استخدام بطاقة الشفاء في الجزائر. وقد خلصت الورقة البحثية إلى أهمية تجربة بطاقة الشفاء ونجاحها في عصرنة قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر، بما يؤهلها لأن تكون تجربة نموذجية بالنسبة للعديد من الدول.

الكلمات المفتاحية: بطاقة الشفاء، الضمان الاجتماعي، المؤمن الاجتماعي، التأمين الاجتماعي، الجزائر.

Abstract:

The aim of this paper is to highlight the experience of the modernization of the social security system in Algeria, through using the card of "healing" electronic in social security system in this country, starting from the year 2007. The paper dealt with the beginning of the definition of this card and Thiers objectives, as well as the stages undergone by the card project, and how to use them, and finally to the advantages and disadvantages that have characterized the use of card healing in Algeria. The paper concluded by the importance of the experience card healing and its success in modernizing the social security sector in Algeria, the makings to be a typical experience for many countries.

Key words: healing card, social security, social insurer, social insurance, Algeria.

المقدمة:

لا شك أن نجاح التنمية الاقتصادية في أي دولة لا يتأتى إلا بإرفاقها بتنمية اجتماعية حقيقية، تكون مبنية على نظام فعال للضمان الاجتماعي. حيث يفترض أن يستجيب هذا النظام دوما للواقع الاجتماعي المعاش، وأن يستند إلى آليات وأدوات عمل تواكب مختلف التطورات في العالم في هذا المجال، هذا مع استجابته للتطورات التكنولوجية والرقمية الحديثة.

في هذا الإطار عملت الجزائر على غرار العديد من الدول منذ عقود من الزمن على تطوير وترقية قطاع الضمان الاجتماعي، من خلال اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات التي سمحت بعصرنة نظام الحماية الاجتماعية في هذا البلد. وقد أفرزت برامج التطوير والتحديث التي اتبعتها الوزارة الوصية على القطاع[11]* آلية جديدة من نوعها من آليات الحماية والتأمين الاجتماعيين في الجزائر وحتى في إفريقيا، وهي عبارة عن بطاقة إلكترونية تسمى بطاقة الشفاء. وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية المتواضعة استعراض مفهوم وأهداف بطاقة الشفاء، وكذا المراحل التي مر بها مشروع بطاقة الشفاء في الجزائر، وآليات عمل هذه البطاقة، ومختلف الحيثيات المتعلقة بهذه التجربة الرائدة في مجال الحماية الاجتماعية في هذه الدولة.

1- تعريف بطاقة الشفاء:

يمكن تعريف بطاقة الشفاء كما يلي:

- هي بطاقة الكترونية تهدف في الأساس إلى الانتقال من النظام القديم إلى النظام العصري الجديد، الذي يرتكز على تقنيات حديثة في مجال الضمان الاجتماعي؛[1]
- هي عبارة عن بطاقة ذات شريحة تسمى الشفاء، تقوم على استخدام التكنولوجيا الدقيقة في حفظ بيانات المؤمنين اجتماعيا، في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.[2]

* وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجزائر.

2- أهداف نظام بطاقة الشفاء: إن نظام بطاقة الشفاء نظام معقد سواء من الناحية التقنية أو العملية أو الوظيفية، متعدد الأبعاد ذو انعكاسات هيكلية على سير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبيئته، وتتمثل أهدافه في ما يلي:[3]

- تحسين نوعية الأداءات المقدمة عن طريق:
  - تبسيط الإجراءات المنتهجة في الحصول على الأداءات؛
  - التعويضات المنتظمة والسريعة.
- تحسين العلاقات فيما بين مقدمي الخدمات الصحية، بما فيهم الصيادلة والأطباء والهياكل الصحية... الخ؛
- التحكم في التسيير عن طريق الدقة في المراقبة، إضافة إلى مكافحة كل أشكال الغش والتجاوزات.

3- المراحل التي مر بها مشروع بطاقة الشفاء في الجزائر:

إن تطوير نظام "الشفاء" تم تدريجيا وفق إستراتيجية محكمة، و بفضل جهود الكفاءات الوطنية التابعة لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر.

وبالرجوع إلى المعالم الرئيسية لهذا المشروع، نشير إلى أنه تم إطلاقه بين شهر أفريل وشهر جويلية من سنة 2007 بتدشين مركز شخصنة بطاقة الشفاء، ثم انطلاق عملية شخصنة البطاقات الأولى و توزيعها وكذا استلام الفواتير الإلكترونية الأولى، ثم تعميم العملية في سنة 2011 إلى كافة ولايات الوطن، وإلى جميع فئات المؤمنين اجتماعيا.

أما على المستوى التشريعي و التنظيمي، فقد تم وضع السند القانوني لهذا المشروع بإصدار القانون رقم 08-01 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المعدل والمتمم للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، والمرسوم التنفيذي رقم 10-136 المؤرخ في 18 أبريل سنة 2010 المحدد لمحتوى و شروط تسليم البطاقة الإلكترونية للمؤمن الاجتماعي، والمفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج ومهنيي الصحة.[4]

كما شهد انتشار نظام "الشفاء" على مستوى مهنيي الصحة عدة مراحل بداء من سنة 2007، وذلك عن طريق استخدام النظام من طرف الصيادلة باعتبارهم الشريك الأول الذي ساهم في إنجاح المشروع، ثم في سنة 2009 تم انطلاق استخدام بطاقة الشفاء من قبل الطبيب المعالج، ثم من قبل صانعي النظارات الطبية المتعاقدين في سنة 2012.

و في سنة 2013، تم توسيع نظام "الشفاء" إلى أصناف جديدة من مقدمي العلاج، وإلى مصالح أخرى من مقدمي الخدمات المرتبطة بالعلاج.

أما بخصوص استعمال بطاقة الشفاء في إطار نظام الدفع من قبل الغير للأدوية، والذي يشكل مكسبا كبيرا للمواطن، فقد تم تعميمه بعد عدة مراحل نذكّر من بينها:[5]

– المرحلة الأولى في سنة 2007، التي كانت تخص المصابين بالأمراض المزمنة والمتقاعدينو العجزة، وبعض الفئات من المؤمن لهم اجتماعيا ذوي المداخيل المحدودة؛

–المرحلة التجريبية لسنة 2010 و التي شهدت توسيع نظام الدفع من قبل الغير إلى المؤمنين اجتماعيا الناشطين، وذوي حقوقهم على مستوى خمس ولايات نموذجية؛

– ثم مرحلة تعميم النظام إلى كافة المؤمنين اجتماعيا حاملي بطاقات "الشفاء"، وذلك ابتداء من شهر أوت من سنة 2011.

و كما سبق ذكره، فإن المرحلة الأخيرة سمحت بتوسيع استعمال بطاقة الشفاء على مستوى كل التراب الوطني. هذه المرحلة تطلبت إنجاز أعمال تحضيرية هامة من خلال مركزة قواعد معطيات الضمان الاجتماعي، وتكييف الإجراءات وتأمين النظام.

4– شكل ومعطيات بطاقة الشفاء:

يمكن توضيح شكل بطاقة الشفاء الالكترونية من خلال الصورة المرفقة التالية:

أما بالنسبة للمعطيات التي تتضمنها هذه البطاقة الإلكترونية، فهي تتضمن نوعين من المعطيات:[6]

أ- **المعطيات الإدارية:** وتتمثل في المعطيات التالية:

- رقم التسجيل في الضمان الاجتماعي؛
- لقب واسم المؤمن له اجتماعيا؛
- تاريخ ميلاد المؤمن له اجتماعيا؛
- عنوان المؤمن له اجتماعيا؛
- جنس المؤمن له اجتماعيا.

وتتضمن بطاقة الشفاء زيادة على ذلك بالنسبة لكل ذي حق، اللقب والاسم وتاريخ الميلاد والجنس.

ب- **المعطيات الطبية:** أي المعطيات ذات الطابع الطبي لصاحب البطاقة وهي:

- فصيلة دم المؤمن له اجتماعيا، أو صاحب بطاقة الشفاء؛
- رمز المرض أو الأمراض التي تخول الحق في نسبة تعويض 100%؛
- العلاج الخاص بكل مرض والذي يخول الحق في نسبة تعويض 100%، وعند الاقتضاء لكل مرض من الأمراض الأخرى المزمنة؛
- رمز الطبيب المعالج؛
- مجموع الأداءات المقدمة، والتي تشمل حتى المعلومات المتعلقة بآخر أداء.

وتحمل بطاقة الشفاء العائلية أو لذي الحق أو لذوي الحقوق، صورة شمسية للمؤمن له اجتماعيا، والمعطيات المرئية المدونة في مستند البطاقة، وكذا المعطيات المدرجة في التركيبة الالكترونية. كما تحمل بطاقة الشفاء الفردية صورة شمسية لصاحب البطاقة، والمعطيات المرئية المدونة في مستند البطاقة وكذا المعطيات المدرجة في التركيبة الالكترونية.[7]

5- طرق استخدام بطاقة الشفاء:

تختلف طرق استخدام بطاقة الشفاء حسب مجالات أو مواقع استخدام هذه البطاقة، ويمكن توضيح ذلك في ما يلي:[8]

5-1- عند الطبيب:

يقدم المريض بطاقة الشفاء إلى ممتهن الصحة (الطبيب) الذي يقوم بإدخالها في جهاز قارئ البطاقة، حتى يتمكن من الاطلاع على هوية المريض وحقوقه، فيمكن قراءة البطاقة بفضل التوصيل المتزامن من المفتاح** وبطاقة الشفاء بالحاسوب.

بعد معاينة المريض يقوم الممتهن بإعداد الفاتورة الإلكترونية والوصفة الطبية، ويعيد بعدها البطاقة إلى المؤمن ونسخة من الوصفة الطبية، ويقوم الممتهن دوريا بإرسال الفواتير الإلكترونية عن طريق الشبكة الداخلية للصندوق إلى مركز التخليص.

5-2- عند الصيدلي:

يقدم المؤمن بطاقة الشفاء إلى الصيدلي مرفقة بالوصفة الطبية، حيث يقوم الصيدلي بإدخال بطاقة المؤمن في القارئ، وتلك المعلومات الخاصة بمفتاح ممتهن الصحة في الحاسوب، حيث تسمح له هذه العملية بما يلي:

- معرفة المريض؛
- معرفة حقوق المريض في الأداءات؛

** يقصد به مفتاح ممتهني الصحة، وهو مفتاح يصدره الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، ويتضمن معلومات خاصة بالممتهن ومكان نشاطه ووضعيته التعاقدية، وهو على شكل مفتاح قابل للإزالة **USB**.

- تدوين قائمة الأدوية؛
- إعداد وإمضاء الفاتورة الإلكترونية.

ومن ثم تعاد البطاقة إلى المؤمن مع تسليم الأدوية بعد نزع الإتاوات، حيث يقوم الصيدلي بإرسال الفواتير الإلكترونية إلى مركز التخليص كما يفعل الطبيب. زيادة على هذا يقوم الصيدلي بتسليم وكالة الصندوق المعنية الوصفات الطبية التي ترفق بإتاوات الأدوية المسلمة عند المراكز الاستشفائية العامة أو الخاصة.

5-3- عند المراكز الاستشفائية:

يقوم المريض عند دخوله إحدى هذه المراكز، بتقديم بطاقة الشفاء للسماح للمركز بالتعرف على هوية المؤمن، أو أحد ذوي الحقوق ومعرفة حقوقه في التعويض، حيث يقوم المركز الصحي بإعداد الفواتير ومن ثم يسترجع المؤمن بطاقته، وتسلم له عند الضرورة وصفة طبية.

ويقوم المركز بنفس الخطوات التي يقوم بها الطبيب والصيدلي، بالنسبة لإرسال الفواتير الإلكترونية لصندوق الضمان الاجتماعي.

5-4- عند صندوق الضمان الاجتماعي:

يرتكز دور صندوق الضمان الاجتماعي على معالجة الملفات المختلفة ودفع المستحقات، حيث تتطلب معالجة الملفات المختلفة من قبل مركز الدفع التابع للصندوق ما يلي:

- مطابقة المعطيات الموجودة على الفواتير الالكترونية مع المستندات المودعة والخاصة بالأدوية، لمطابقة الوصف مع نوع العلاج؛
- التأكد من وجود الإتاوة ومدة صلاحيتها،...؛
- التحقق والتوثيق الخاص بالتوقيعات الالكترونية (مهني الصحة، المؤمنين،...) عند صدور الفواتير الالكترونية.

الخاتمة: (تقييم تجربة بطاقة الشفاء في الجزائر)

جاء إدخال البطاقة الإلكترونية "الشفاء" إلى منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر، استكمالا لمخطط عصرنة القطاع الذي شرع فيه منذ سنوات، حيث حقق استخدام هذه البطاقة مزايا كثيرة بالنسبة للمؤمن الاجتماعي، وكذا هيئات الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى شركاء الضمان الاجتماعي، كما يلي:[9]

أولا: بالنسبة للمؤمن الاجتماعي:

ساهمت هذه البطاقة بالنسبة للمؤمن الاجتماعي في ما يلي:

- الاستغناء تدريجيا عن المستندات الورقية المستعملة في التكفل بالعلاج؛
- تخفيف الإجراءات وإلغاء إجراءات التعويض على مستوى مراكز الضمان الاجتماعي؛
- سرعة الحصول على التعويضات المستحقة كمرحلة أولى؛
- الاتجاه نحو تطبيق نظام التعاقد مع الأطباء.

ثانيا: بالنسبة لهيئات الاجتماعي:

- عصرنة التسيير بما يسمح بمتابعة أفضل ومراقبة أحسن للأداءات المقدمة، وبالتالي التحكم أكثر في النفقات، مع تكفل أحسن بالمؤمنين اجتماعيا؛
- تيسير تطبيق نظام التعاقد مع الهياكل الصحية ومع مؤسسات الصحة العمومية؛
- تحسين نوعية الأداء؛
- إنشاء بنك معلومات دقيقة للضمان الاجتماعي.

ثالثا: بالنسبة لشركاء الضمان الاجتماعي:

- عصرنة التسيير لدى هؤلاء الشركاء؛
- عصرنة علاقاتهم مع المؤمنين وهيئات الضمان الاجتماعي؛
- تحسين نوعية الخدمات المعروضة على المؤمنين الاجتماعيين؛
- تسيير عملية الانضمام لنظام التعاقد مع مختلف الهيئات ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي.

في مقابل هذه المزايا، ظهرت بعض العيوب بالنسبة لبطاقة "الشفاء"، وذلك حسب رأي مستخدميها من المؤمنين الاجتماعيين، وشركاء الضمان الاجتماعي، ومن أبرزها ما يلي:[10]

– تحديد مبلغ 3000 دج كسقف للوصفة الطبية الواحدة بالنسبة لعدد كبير من المؤمنين النشطين، وهو مبلغ يراه هؤلاء بأنه غير كاف، خصوصا مع الزيادة المطردة في أسعار الأدوية؛

– تحديد سقف للوصفات الطبية القابلة للتعويض بوصفتين كل ثلاثة أشهر، وهو عدد غير كاف حسب هؤلاء أيضا؛

– بعض أصحاب الأمراض المزمنة التي لم تصنف كذلك، مثل المصابين بأمراض القولون المزمن والحساسية المزمنة، فلا هم استفادوا من نظام التعويض الخاص بالمرضى المزمنين، ولا هم استفادوا من بطاقة الشفاء، بحكم أنهم مصابون بأمراض مزمنة، والقانون لم يصنفهم كذلك؛

– ضبط الفترة الزمنية لاستعمال بطاقة الشفاء بعد تحرير الوصفة الطبية، والمقدرة زمنيا بـ 48 سا فقط، وهي فترة غير كافية حسب الكثيرين من المؤمنين والشركاء، نتيجة بعض العوامل التي قد تؤخر المؤمن عن استخدام البطاقة للحصول على الدواء، كالبعد الجغرافي، والانشغالات العائلية،...

– زيادة عدد الأدوية الغير القابلة للتعويض، وهو ما سيزيد من الأعباء المالية التي يتحملها المؤمن باعتباره مطالبا بدفع قيمتها كاملة؛

– عدم تعويض بعض المستلزمات الطبية وبعض الأدوية الضرورية المستخدمة في التطهير الطبي وعمليات التجميل، رغم ارتفاع أسعار اقتنائها.

كل هذه العيوب وغيرها جعل الكثير من المؤمنين الاجتماعيين يعلقون على بطاقة الشفاء بالقول بأنها بطاقة "**للشقاء**" وليست "**للشفاء**"، وكذلك القول بأن: "**بطاقة الشفاء تنتظر الشفاء**"،... الخ.

من وجهة نظرنا الخاصة، تبقى هذه العيوب قليلة جدا مقارنة بالمزايا التي حققتها هذه البطاقة، التي ساهمت فعلا في عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر، وقدمت الكثير من الحلول للمشاكل الخاصة بالتأمين والتعويض الاجتماعيين والتي كانت سابقا، كالبيروقراطية وثقل إجراءات التعويض،...الخ وهو ما حقق النجاح الباهر لهذه التجربة الرائدة.

قائمة الهوامش:

1– نسرين يخلف وآخرون، **بطاقة الشفاء ودورها في الضمان الاجتماعي**، مذكرة تخرج في علوم الإعلام والاتصال، جامعة المدية، الجزائر، 2011/2010، ص 05.

2– المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 116/10 المؤرخ في 2010/04/18 الذي يحدد مضمون البطاقة الالكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة، وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها، الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 26، المؤرخة في: 2010/04/21، الجزائر.

3– سماتي الطيب، **التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي على ضوء القانون الجديد**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2013، ص 254.

4– مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل و الضمان الاجتماعي، بمناسبة افتتاح الملتقى الجهوي لإطارات هيئات الضمان الاجتماعي، المخصص لعملية توسيع استعمال بطاقة الشفاء على المستوى الوطني، وهران، الجزائر، 12 جانفي 2013.

5– نفس المرجع.

6– سماتي الطيب، المرجع السابق، ص 259.

7- المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 116/10 المؤرخ في 2010/04/18 الذي يحدد مضمون البطاقة الالكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة، وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها، الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 26، المؤرخة في: 2010/04/21، الجزائر.

8- نسرين يخلف وآخرون، المرجع السابق، ص ص 23، 24.

9- نفس المرجع، ص ص26، 27.

10- حسن ب، وآخرون، مقال حول: **بطاقة الشفاء**، جريدة الجزائر نيوز، الموقع الإلكتروني: http://www.djazairnews.info، تاريخ الاطلاع: 2013/12/31، 23.00 سا.